موجز السياسات :

نوفمبر 2024

أي سياسة للمحتوى المحلي في قطاع الصناعات الاستخراجية في تونس؟

عزة زيادي

دكتورة في العلوم الاقتصادية

الجمعية التونسية للمراقبين العموميين (ATCP)

تم إعداد هذه الوثيقة في إطار البرنامج التوجيهي الذي تشرف عليه مؤسسة الدراسات والأبحاث حول التنمية الدولية ضمن مشروع « Savoirs éco» الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفذ من قبل الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية

شكر وتقدير : تتقدم المؤلفة بالشكر إلى المشرف، السيد Bertrand LAPORTE، أستاذ محاضر – HDR جامعة كليرمون أفرن، والمسؤول المشارك في إدارة ماجستير المالية العمومية – كلية الاقتصاد، عضو في CERDI – CNRS – IRD

البريد الإلكتروني: aziadi@su.edu.sa

FONDATION POUR LES ÉTUDES ET RECHERCHES SUR LE DÉVELOPPEMENT INTERNATIONAL

SavoirsEco اقتصاد

EXPERTISE FRANCE GROUPE AFD

Financé par l'Union européenne

بينما لا يزال مفهوم المحتوى المحلي للصناعات الاستخراجية غائبًا عن السياق التونسي، إلا أن العديد من البلدان الأخرى قد أحرزت تقدمًا كبيرًا في هذا المجال. وقد استقطبت سياسات المحتوى المحلي اهتمامًا عالميًا متزايدًا خلال السنوات الأخيرة. وتتمثل إحدى استراتيجيات التنمية في اعتماد سياسة "مقتضيات المحتوى المحلي". ويدور حاليًا نقاش حول تنفيذ المحتوى المحلي في الصناعات الاستخراجية. ولذلك، تميل التشريعات إلى التركيز بصورة أكبر على المحتوى المحلي وقد أدرجت معظم الدول التي تمتلك صناعة استخراجية هامة هذا المفهوم في قوانينها أو كشرط في عقود الاستغلال.

تُمثل المبادرة العالمية للشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) معيارًا عالميًا لشفافية الإيرادات في الصناعات الاستخراجية، وتعتبر إحدى المبادرات العالمية الرئيسية التي تدعو إلى مزيد من الشفافية من خلال إلزام الدول الأعضاء بالإفصاح ونشر مجموعة من المعلومات المتعلقة بنشاط الصناعات الاستخراجية في البلاد. ومن جانب الدولة التونسية، فقد أعلنت وزارة الطاقة والمناجم رسميًا في ماي 2017 عن بدء الاستعدادات لانضمام تونس إلى المبادرة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الشفافية في هذا المجال.

يُعرّف البنك الدولي المحتوى المحلي بأنه القيمة التي يضيفها المشروع الاستخراجي إلى الاقتصاد المحلي أو الجهوي أو الوطني علاوة على الإيرادات. ويهدف المحتوى المحلي بشكل أساسي إلى مساعدة المجتمعات المحلية على الاستفادة من استغلال الموارد وتحسين توفير السلع والخدمات العمومية والخاصة، بالإضافة إلى تطوير اليد العاملة المحلية من خلال نقل التكنولوجيا.

يهدف إعداد موجز سياسات لتقييم الإطار القانوني والعملي للمحتوى المحلي في مجال الصناعات الاستخراجية في تونس إلى تحقيق عدة أهداف هامة، منها توعية الأطراف المعنية، بمن فيها الشركات والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمستثمرين، حول الرهانات والفرص المتعلقة بالمحتوى المحلي في الصناعات الاستخراجية. ويُساهم موجز السياسات هذا في تعزيز الشفافية والمساءلة في قطاع الصناعات الاستخراجية من خلال تقديم تقييم موضوعي للإطار القانوني والعملي المتعلق بالمحتوى المحلي.

إطار عمل قانوني وليد للمحتوى المحلي

وفيما يتعلق بالإطار القانوني للمحتوى المحلي في قطاع الصناعات الاستخراجية في تونس، فلا يوجد أي نص تشريعي صريح في المنظومة القانونية يعالج هذه المسألة. إلا أنه، من الممكن الاستناد إلى دستور الجمهورية التونسية الثالثة لسنة 2022 لوضع أساس دستوري مناسب لاعتماد سياسات خاصة بالمحتوى المحلي. وفعلاً، جاء في توطئة الدستور أن المشرّع يعتبر أن «الديمقراطيّة الحقيقية لن تنجح إلاّ إذا كانت الديمقراطية السياسية مشفوعة بديمقراطية اقتصـــاديــة واجتماعيّة، وذلك بتمكين المواطن من حقّه في الاختيار الحرّ، ومن مساءلة من اختاره ومن حقّه التوزيع العادل للثروات الوطنيّة». كما نص المشرع التونسي في الفصل 16 من الدستور على أن «ثروات الوطن ملك للشعب التونسي، وعلى الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كل جهات الجمهورية».

تُبرز الفصول 50 و62.2 و72.3 من مجلة المحروقات لسنة 2017 بشكل ضمني ضرورة المحتوى المحلي، ولكن دون أن تذكره بشكل صريح. يجدر بالذكر أن الفصل 45 (الفقرة «ج») من مجلة المناجم يفرض على طالب امتياز الاستغلال إعداد دراسة حول الحاجيات الضرورية من العملة مصحوبة بخطة انتداب وتكوين الموظفين والعملة المحليين.

ورغم ذلك، لا يظهر مفهوم المحتوى المحلي في قطاع الصناعات الاستخراجية بشكل صريح في القوانين والتشريعات، لكن فلسفته تتجلى في نصوص قانونية أخرى مماثلة، على غرار المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (RSE)، وفي سياسات الدولة التونسية التي تسعى إلى إرساء شكل من أشكال التنمية في هذا القطاع.

لم يحدد القانون عدد 35 لسنة 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات (RSE) في تونس المصطلحات الأساسية التي يقوم عليها، رغم الطابع الطموح الذي يوحي به عنوانه، وخاصة مفهوم "المسؤولية المجتمعية للمؤسسات" نفسه. وعلاوة على ذلك، فلم يتم تحديد نطاق تطبيق هذا القانون بوضوح. حيث يهدف هذا القانون إلى إرساء مبدأ المصالحة بين المؤسسات ومحيطها الاجتماعي والبيئي، وذلك من خلال مساهمتها في التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة. وهو الأمر الذي يُمكن اعتباره أوّل محاولة لخلق إطار للمحتوى المحلي في قطاع الصناعات الاستخراجية في تونس.

ويُمكن أن يُفسّر ذلك الخيار التشريعي الذي اعتمدته الدولة التونسية من خلال إصدار القانون عدد 30 لسنة 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني (ESS)، بهدف إرساء نظام جديد يقوم على تعزيز دور الإنسان وصون كرامته، دون إغفال أهمية العائدات الاقتصادية، بل من خلال توجيهها لخدمة المجتمع، في محاولة لإضفاء بُعد إنساني على الاقتصاد. ويهدف هذا القانون إلى التشجيع على ظهور قطاع ثالث يكون مُستقلًا عن القطاعين العام والخاص، لكنه مُكمّل لهما. ويُركّز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (ESS) على أهداف اجتماعية وبيئية ومجتمعية. ولذلك يشغل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (ESS) موقعًا وسطًا، حيث يُسهم في إرساء اقتصاد أكثر شمولًا واستدامة، بالتعاون مع **القطاعين العام والخاص.

لعنة الموارد الطبيعية، هل هي حقيقة أم مجرّد خرافة؟

تتميّز ولايتا قفصة وتطاوين بوفرة الموارد الطبيعية، لكنهما تسجلان أضعف مؤشرات التنمية على المستوى الوطني. حيث يُشكل الفوسفاط وحده 3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل حوالي 10% من عائدات التصدير الوطنية خلال فترة الإنتاج المرتفع بين 2000 و2010[1].

تضم ولاية تطاوين أكبر حقول النفط في تونس، من بينها حقول البرمة وآدم والشروق، وحقل نوارة، الذي يُتوقع أن يكون أكبر حقل غازي في البلاد. وتتميّز هذه المنطقة بنشاط اقتصادي غير منظم وهش، إضافة إلى عدم قدرة النسيج الاقتصادي على تلبية الطلب على فرص العمل، مما أدى إلى تسجيل أحد أعلى معدلات البطالة في البلاد. كما تتميّز المنطقة أيضًا بضعف البنية التحتية والخدمات الحديثة في مجال التجهيزات العمومية، مما يُقيّد قدرتها على جذب

[1] وزارة الصناعة والطاقة والمناجم.

المستثمرين. وتشهد برامج تكوين مهني محدودة لا تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الجهوي، ناهيك عن تنامي التجارة الموازية.

وبنفس السياق، تضم ولاية قفصة أكبر مخزون للفوسفاط في تونس، وهو ذو أهمية عالمية. ويتركز إنتاج الفوسفاط في منطقة الحوض المنجمي، خاصة في المظيلة والرديف وأم العرائس والمتلوي. وتُشغّل شركة فسفاط قفصة (CPG) أكثر من 7000 عامل، حيث بلغ عددهم 7036 في سنة 2014 و7421 في سنة 2019[2]. هذا وقد ارتبط الاقتصاد التونسي بـالحوض المنجمي منذ عقود.

لم تساهم هذه الثروة الطبيعية في تحقيق تنمية حقيقية داخل الحوض المنجمي، حيث بلغ معدل البطالة في ولاية قفصة 25,5% سنة 2019، في حين وصل معدل الفقر إلى 18% سنة 2015، مقارنة بـ15,6% على المستوى الوطني.[3]. وقد أسهمت هذه الظروف غير المواتية في ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية.

الجدول 1. مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الاقتصاد التونسي في سنة 2022

Secteurs d'activité	Production	Consommations intermédiaires	Valeur ajoutée	Rémunérations des salariés	Impôts et taxes
			en millions de dinars		
Pétrole et gaz (06)	6 713,7	1 719,4	4 994,3	858,3	100,7
Produits miniers (07)	1 612,4	753,3	859,1	321,5	14,9
Produits agroalimentaires (10)	24 227,1	19 634,2	4 592,9	1 961,8	96,3
Produits du textile… (13)	11 126,7	7 057,5	4 069,2	2 264,8	148,1
Total tous secteurs	255 143,1	120 526,6	134 616,5	59 588,7	2 133,2
Total tous secteurs hors (6) et (7)	246 817,0	118 053,9	128 763,1	58 408,9	2 017,6
			en % du total tous secteurs		
Pétrole et gaz (06)	2,6%	1,4%	3,7%	1,4%	4,7%
Produits miniers (07)	0,6%	0,6%	0,6%	0,5%	0,7%
Produits agroalimentaires (10)	9,5%	16,3%	3,4%	3,3%	4,5%
Produits du textile… (13)	4,4%	5,9%	3,0%	3,8%	6,9%

Secteurs d'activité	Consommations intermédiaires	Rémunérations des salariés	Impôts et taxes	Rémunérations	Impôts et taxes
	en % de la production			en % de la valeur ajoutée	
Pétrole et gaz (06)	25,6%	12,8%	1,5%	17,2%	2,0%
Produits miniers (07)	46,7%	19,9%	0,9%	37,4%	1,7%
Produits agroalimentaires (10)	81,0%	8,1%	0,4%	42,7%	2,1%
Produits du textile… (13)	63,4%	20,4%	1,3%	55,7%	3,6%
Total tous secteurs	47,2%	23,4%	0,8%	44,3%	1,6%
Total tous secteurs hors (6) et (7)	47,8%	23,7%	0,8%	45,4%	1,6%

المصدر: الحسابات على أساس الحسابات القومية، إصدار 2024.

[2] تطور وتوزيع القوى العاملة حسب الفئة المهنية. http://www.cpg.com.tn/.

[3] ولاية تطاوين بالأرقام 2021، وزارة الاقتصاد والتخطيط، مكتب التنمية، أكتوبر 2021.

وفي الواقع، تُحذّر عدة مؤشرات اقتصادية كليّة من ضعف التأثير التحفيزي لقطاع الصناعات الاستخراجية على بقية الاقتصاد، خاصة في مجال النفط والغاز. وهكذا، تنفق المؤسسات التونسية 0,48 دينار في المتوسط على اقتناء مستلزمات الإنتاج لإنتاج كل 1 دينار من السلع. ولا يتجاوز هذا المعامل التقني 0,47 في القطاع المنجمي، بينما ينخفض إلى 0,26 فقط في قطاع النفط والغاز. ويصل إلى 0,63 في قطاع النسيج، و0,81 في قطاع الصناعات الغذائية. وبالمثل، بينما توزّع القطاعات الاقتصادية الأخرى في تونس 45,4% من قيمتها المضافة في شكل أجور للعمّال، ينخفض هذا المعدل إلى 37,7% في القطاع المنجمي، وإلى 17,2% فقط في قطاع النفط والغاز. وفي المقابل، يبلغ 42,7% في قطاع الصناعات الغذائية و55,7% في قطاع النسيج. ويخصص قطاع الصناعات الاستخراجية في تونس نسبة أعلى من القيمة المضافة لدفع الضرائب والأتاوات مقارنة بمتوسط القطاعات الأخرى، مما من شأنه أن "يُعوّض" جزئيًا ضعف تأثيره التحفيزي على الاقتصاد. غير أن هذه الأرقام لا تعني أن الدولة تحقق إيرادات جبائية كافية، إذ إن هذا القطاع يدرّ بلا شك ريعًا كبيرًا يبرر فرض ضرائب أعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى. إلا أن البيانات المحاسبية الوطنية لا تتيح تقييم هذا الريع بشكل دقيق. لكن، تُظهر المقارنة مع قطاعي النسيج والصناعات الغذائية أن الصناعات الاستخراجية تُساهم بشكل محدود نسبيًا في إيرادات الدولة.

تُؤكد جميع مؤشرات التنمية البشرية، التي تقل عن المعدل الوطني، ضُعف تأثير هذا القطاع على التنمية المحلية (أنظر الجدول 1).

الجدول 2: مؤشرات التنمية في منطقتي قفصة وتطاوين

	مؤشر الجاذبية الجهوية (2022)	مؤشر التنمية الجهوية (2022)	معدل البطالة (2019)	معدل الأمية (10 سنوات فأكثر)	معدل الفقر (2015)
قفصة	2,12%	0,43%	25.5%	21.5%	18%
تطاوين	2.88%	0.45%	28.7%	18.2%	15%
تونس	3.18%	0.462%	15.3%	18.1%	15.2%

المصدر: ولاية تطاوين بالأرقام 2021، وزارة الاقتصاد والتخطيط، مكتب التنمية، أكتوبر 2022. ولاية قفصة بالأرقام 2021، وزارة الاقتصاد والتخطيط، مكتب التنمية، أكتوبر 2022.

إجراءات محلية غير كافية لخلق ديناميكية جهوية للتنمية المستدامة

اتخذت الحكومة عدة إجراءات لتعزيز التشغيل ومحاولة مواجهة التحديات البيئية.

- **إحداث شركات البيئة والغراسة والبستنة**

تم إحداث هذه الشركات سنة 2008، وهي تؤدي دورًا اجتماعيًا من خلال تشغيل الشباب. ويتحمّل المجمع الكيميائي التونسي وشركة فسفاط قفصة (CPG) مسؤولية تمويل انتداب عمال هذه الشركات.

- **تنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (RSE)**

خصصت شركة فسفاط قفصة ملايين الدينارات على مدى السنوات لتمويل برنامجها للمسؤولية المجتمعية، وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية والجهوية. وقد استفادت قطاعات الفلاحة والصحة والبلديات والتعليم والشباب والرياضة من تمويل عبر مشاريع غير مهيكلة بشكل كافٍ، والتي غالبًا ما تتم عبر تدخلات ظرفية ومحدودة. وبالمثل، فقد خصّصت أربع شركات نفطية وطنية وأجنبية (ETAP–WINSTAR–PERENCO–MAZARINE) ملايين الدينارات منذ سنة 2016 لفائدة ولاية تطاوين، وذلك في إطار برنامج للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات (RSE). غير أن هذا البرنامج الذي تديره المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP) لم يحقق أهدافه.

ما هي المقاربات المتبعة في السياقات الأخرى؟

تفرض بعض الدول، في إطار تشجيعها للمحتوى المحلي، على الشركات جملة من الالتزامات، من بينها: حصص تشغيل محددة (كما هو الحال في غينيا وجنوب إفريقيا)، وبرامج تكوين لليد العاملة المحلية (ليبيريا)، بالإضافة إلى إلزامية الشراء والتزوّد من الموردين المحليين. كما تفرض بعض البلدان مشاركة المواطنين في رأس مال الشركات المستغلة وأحيانًا في رأس مال مقاوليها الفرعيين. ويُمكن تنفيذ هذه الالتزامات، التي تختلف من بلد إلى آخر، من خلال العقود أو عبر التشريعات الوطنية.

وحتى وإن كانت بعض هذه الأحكام محددة للغاية، فإنها غالبًا ما تتمتع بقدر كافٍ من المرونة، مما يتيح للمؤسسات إمكانية اللجوء إلى موارد خارجية إذا تعذّر تلبية احتياجاتها التجارية أو الخدمية محليًا. وهو ما يُؤكد ذلك على ضرورة أن تقوم الحكومات بتهيئة بيئة ملائمة تُمكّن اليد العاملة المحلية والمؤسسات الوطنية من اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة الفعالة في الاقتصاد الاستخراجي.

يجدر بالذكر أنه لا يوجد نموذج عالمي موحد لسياسات المحتوى المحلي، حيث يجب على كل دولة أن تصوغ سياساتها الخاصة وفقًا لخصوصياتها الجغرافية، وهياكلها المؤسساتية، وطبيعة سوق الشغل فيها (من حيث توفر اليد العاملة المؤهلة أو غير المؤهلة)...

إرساء سياسة طموحة للمحتوى المحلي في تونس

1. إصلاح التشريعات والحوكمة في قطاع الصناعات الاستخراجية:

- **سن قانون صريح يتعلق بالمحتوى المحلي في مجال الصناعات الاستخراجية: يجب على الحكومة العمل على إصدار هذا القانون. ويجب أن يفرض هذا القانون، على وجه الخصوص، أولوية التشغيل لسكان هاتين الجهتين، مع إلزامية انتداب وتكوين حد أدنى من العاطلين عن العمل، إضافة إلى اعتماد المناولة المحلية.**

- **إحداث هيئة ثلاثية الأطراف للمحتوى المحلي في الصناعات الاستخراجية: يجب إحداث هيكل وطني أو مجلس خاص يضم ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على غرار الوكالة الوطنية للنفط والغاز والوقود الحيوي في أنغولا أو الهيئة السعودية للمحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.... يهدف هذا الهيكل إلى تطوير سياسات المحتوى المحلي ومتابعة تنفيذها.**

- **إعادة تفعيل مجلس أصحاب المصلحة في قطاع الصناعات الاستخراجية بهدف استكمال انضمام تونس إلى المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية.**

2. من خلال دعم الاستدامة ونقل التكنولوجيا والمعرفة:

- **تطوير سلسلة التزويد المحلية من خلال زيادة اعتماد الشركات النفطية وشركة فسفاط قفصة على السلع والخدمات المقدّمة من قبل الفاعلين الاقتصاديين المحليين.**

- **إحداث صندوق لدعم التنمية المحلية يهدف إلى تعزيز القدرات التقنية والمالية للمؤسسات المحلية بشكل مستدام، وتحسين كفاءة الموارد البشرية، على أن يتم تمويله من خلال إتاوة منجمية أو نسبة محددة من رقم معاملات الشركات النفطية.**

الخلاصة

يجب أن تشمل سياسات المحتوى المحلي في تونس مجموعة واسعة من المقاربات، التي تتراوح بين الأحكام التنظيمية والمتطلبات التشاركية (الدولة/المؤسسات/المجتمع المدني)، مع التركيز على التكوين وتعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات المحلية.

ويتّضح من ذلك أن إدراج المحتوى المحلي في التشريعات يجب أن يكون أولوية للحكومة التونسية. ويجب أن تشمل مراجعة مجلة المحروقات ومجلة المناجم، بالإضافة إلى عقود الاستثمار والاستغلال المنجمي، إدراج إلزامية سياسة المحتوى المحلي، وذلك لدعم تنمية جهوية شاملة في ولايتي قفصة وتطاوين.

ويجب أن تساهم منظومة جبائية خاصة بالصناعات الاستخراجية، تتماشى مع رهانات التنمية في الجهات المعنية وفي تونس عمومًا، في ضمان تمويل مستدام للهياكل العمومية أو المشتركة المزمع إحداثها، وذلك لمواكبة سياسة طموحة للتنمية المحلية. ولذلك يجب أن تشمل مراجعة المجلات أيضًا تعديل النظام الجبائي الخاص بالصناعات الاستخراجية.

وأخيرًا، يجب على السلطات النظر في إعادة هيكلة شاملة لشركة فسفاط قفصة، باعتبارها مؤسسة عمومية، حيث إن إنتاجيتها اليوم أقل بكثير من المعايير المعتمدة في القطاع، دون أن تساهم بشكل فعّال في إدماج الشباب في سوق الشغل.

المراجع

- La Compagnie des Phosphates de Gafsa (CPG) : ‘État des lieux de la gouvernance et recommandations’, Instauring an Advocacy Champion of Economy, Natural Resource Governance Institute.
- RSE et droits de l’homme en Tunisie : une loi-label au secours des entreprises. Observatoire Tunisien de l’Economie 20/07/2022, Policy Brief n.°7
- مجلة المحروقات ومجلة المناجم.
- القانون عدد 35 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.
- التقرير الاقتصادي المتعلق بتونس لسنة 2022. سفارة سويسرا، 31 جويلية 2023.
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) - "سياسات المحتوى المحلي في الدول المصدّرة للمعادن: دراسات حالة"، فريق العمل التابع للجنة التجارة، 2 جوان 2017.
- مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. http://eiti.org/fr/pays.
- ولاية تطاوين بالأرقام 2021، وزارة الاقتصاد والتخطيط، مكتب التنمية، أكتوبر 2022.
- ولاية قفصة بالأرقام 2021، وزارة الاقتصاد والتخطيط، مكتب التنمية، أكتوبر 2022.

نبذة عن مشروع Savoirs éco

منذ 1 فيفري 2023، تنفذ مؤسسة Expertise France مشروع "نحكيو اقتصاد" (Savoirs éco Tunisie) بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 4.5 مليون يورو لمدة 3 سنوات.

يهدف المشروع إلى دعم الحوارالعام حول القضايا الاقتصادية في تونس من خلال تعزيز الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية: (1) الهياكل العامة للتحليل الاقتصادي ودعم اتخاذ القرار؛ (2) مختبرات البحث في الاقتصاد؛ (3) مراكز الفكر (think-tanks) المنبثقة عن المجتمع المدني.

يقدم المشروع الدعم الفني والمالي في ثلاثة مجالات: تعزيز قدرات الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛ دعم إعداد الدراسات/موجزات السياسات من قبل الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛ دعم نشر وتعميم وتجربة توصيات الدراسات/موجزات السياسات. ولتسهيل تنفيذ هذه الأنشطة، تعمل Expertise France مع أربعة شركاء تنفيذيين: مؤسسة الدراسات والبحوث في مجال التنمية الدولية (Ferdi) ؛ شبكة التنمية العالمية(GDN)؛والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE).

SavoirsEco

www.savoirseco.tn/